

فهي حالات الاغتصاب، نجد المتهمن كثيراً ما يرددون نفس الأقوال: الفتاة كانت ترتدي ثوبها بصورة مثيرة، وكانت تصرّف بطريقة بحيث تجعل أي رجل يفقد السيطرة على اتزانه، وكان سلوكها يتجسد فيه دلال المرأة الذي هو جزء من طبيعتها.. إلخ هذا ويلاحظ بأن من المفيد أن يساير المحقق المتهم في خط دفاعه هذا وذلك لغرض الاعتراف.

أما في حالة استجواب مرتكب جرائم السرقة وخاصة أولئك الذين في بداية مزاولتهم لهمة الإجرام، فمن المفيد جداً بالنسبة إظهار الصدقة مع المتهم خلال الاستجواب محاولاً دائماً أن يحصل على الاعتراف بأسلوب ودي وغير قهري.

فمثلاً لو كان المتهم عاماً فقد يكون من المفيد إيقاع اللوم على صاحب العمل الذي لا يدفع أجراً كافياً حتى يستطيع العامل أن يضمن مستوى محترماً من الحياة ولذلك فإن الشخص يدفع دفعاً لأن يرتكب السرقة ليكون له دخلاً معيناً.

ومن الممكن أحياناً إيقاع اللوم على المجتمع، الذي يسمح بوجود ظروف اقتصادية معينة ومستويات معيشية واطئة وفروق طبقية حادة من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، وفي أحيان أخرى يمكن توجيه اللوم إلى العائلة التي أساءت توجيهه، أو لأي شخص آخر استطاع في حدود معينة أن يدفعه لارتكاب الجريمة. أن الغرض من كل ذلك هو إيجاد حد أدنى من الثقة التي قد تدفع على الاعتراف.

من المفيد جداً ترك المتهم في أثناء الاستجواب من أن يتكلم عن مشاكله الخاصة ويجب على المحقق أن يستمع إليه ويشاركه في ذلك مشاركة وجداً، بحيث يعيش مأساته كما لو كان صديقاً. وهذا ما يجب أن يكون. لأن المتهم قبل كل شيء هو إنسان وبالتالي يجب معاملته على هذا الأساس.

ب - المجرمون المحترفون:

إن أحسن ما يمثل هذه الفتاة من مجرمين هم أولئك الأشخاص الذين يرتكبون جرائمهم للحصول على ربح أو كسب مادي أي أن الجريمة أصبحت بالنسبة إليهم الوسيلة

الوحيدة لكسب العيش^(١). ومن الصفات النفسية الرئيسية لهؤلاء الأشخاص هي أنهم يرتكبون جرائمهم بدون انفعال وبرود تمام ولا يشعرون عادة بأي ذنب أو تأنيب ضمير ولا يتأثرون بمظاهر الود والاعطف إن تفكير المجرم الذي يتمي إلى هذه الفتة وشغله الشاغل ينصب على ناحية واحدة وهي «هل سيكتشفونني؟ هل سيعاقبونني؟».

واستناداً إلى هذه الصفات والمميزات فإن أسلوب الاستجواب الذي يتبع مع المجرمين المحترفين يجب أن يتلائمه مع شخصياتهم وبالتالي فإنه سيختلف عن الأسلوب الذي يتبع مع المجرمين بالعاطفة.

وعليه فإن الأسلوب المفضل الذي يجب أن يتبعه المحقق مع المتهم هو أن يشير قبل كل شيء إلى جميع العناصر التي تشهد ضد براءته وبين له قناعته بإدانته وأن مسؤولته قد أصبحت أكيدة. وأنه ليس هناك فائدة من مقاومته بل إن من مصلحته أن يعترف بارتكابه للجريمة ، وبين له بأنه حتى في حالة عدم اعترافه فإن ذلك سوف لا يغير من الأمر شيئاً؛ لأن الأدلة متوفرة ضده تكفي وحدها لإدانته، هذا وعلى المحقق أن يعتمد في استجوابه لهذا النوع من المتهمين على الناحية العقلية لا العاطفية؛ لأنه أمام أشخاص قد تمرسوا في الإجرام وعرفوا وبالتالي كيف يتخلصوا من المآذق الحرجة التي قد تصادفهم.

وللحصول على الاعتراف قد يكون من المفيد أحياناً أن يلتتجئ المحقق إلى كبراء المتهم مع بعض المديح الذي يتناسب مع كل حالة على حدة وذلك لاستفزاز غروره كأن يقول له مثلاً «من الغريب حقاً أن يكون شخص مثلك، مثقف ونبيه يضع نفسه في عمل كهذا» أو «في الحقيقة أنك موهوبة، فلماذا تجعلين الآخرين يعتقدون بأنك معتادة على هذا النشاط» إن عبارات المديح هذه تؤثر في أحيان كثيرة بحيث تجعل المتهم يتجاوب مع المحقق على حساب تسليمه بإدانته ولو بصورة ضمنية.

وما تجدر ملاحظته أن الأساليب الاستجوابية التي ذكرناها بالنسبة لفئات المتهمين

(٢) انظر 269 - F.Ferracuti, op. cit.PP.268

المختلفة ليست لها صفة القواعد العامة التي يجب أن تطبق على كل حالة إذ أنها قد لا تصلح لبعض الحالات الخاصة حيث أن الفرد عالم خاص له شخصيته الذاتية التي لا يمكن أن تكون نسخة طبق الأصل لشخصية أخرى.

وبالتالي تخضع معها لأحكام وأساليب واحدة، فقد يوجد هناك من المتهمين من ذوي السوابق الإجرامية يعترفون بجريمتهم بعد عرض موجز للأدلة القائمة ضدهم؛ لأن قدرتهم على المقاومة ضعيفة أو أن هناك من الأسباب تدفعهم لهذا النوع من السلوك، وفي نفس الوقت قد نجد أشخاص آخرين ارتكبوا الجريمة لأول مرة ولكن مع ذلك نجدهم يعاندون ومن الصعوبة بمكان انتزاع الاعتراف منهم⁽¹⁾.

ثانياً استجواب الأشخاص الذين ذنبهم مشكوك فيه وغير أكيد:

تكلمنا لحد الآن عن كيفية استجواب الأشخاص الذين ذنبهم أكيد أو مفترض عقلياً، وذلك بعد أن قسمناهم إلى مجرمين بالعاطفة و مجرمين معتادين، أما الآن فسوف نتكلم عن الأشخاص الذين يشك بإدانتهم.

هناك ثلاثة أساليب يمكن اتباعها في استجواب هذه الفئة من المتهمين، وهذه الأساليب هي:

١ - معاملتهم على أساس أنهم مذنبون:

الناحية الإيجابية في هذا الأسلوب هي أن الوضع النفسي العام الذي ينتج عن هذا الموقف يضيع على المتهم فرصة السيطرة على نفسه، على أن لهذا الأسلوب:

ناحية سلبية يمكن أن نجدها في المثال التالي: إذا كان المتهم مذنبًا فسوف لا ينهار مباشرة، بل سوف يبقى متخدلاً موقفاً دفاعياً خلال الاستجواب، وإذا فطن إلى الحيلة، فسوف يصبح في موقف أقوى، أما إذا كان بريئاً، فسوف يخاف ويرتكب للدرجة لا يستطيع أن يبرهن معها على براءته، ولا يمكن بالتالي من أن يزود التحقيق بمعلومات مفيدة.

(1) انظر محمد سامي النبراوي، المرجع السابق، ص ٥١٧-٥١٨.

٢ - معاملتهم على أساس أنهم أبرياء:

إذا عومل المتهم على أساس أنه بريء، وكان في الحقيقة كذلك فسوف يكون عندئذ بإمكانه وبسهولة من أن يبرهن على براءته، وسوف يكون سعيداً بإعطائه معلومات مفيدة.

أما إذا كان مذنباً، فإن معاملته على أساس أنه بريء ستدفعه إلى أن يقلل من دفاعه، وسوف يكون مدفوعاً وبالتالي إلى أن يقلل من قيمة المحقق، ويدون أن يشعر سوف يكون أقل حذرًا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن لهذا الأسلوب ناحية سلبية إذ سوف لا يكون بإمكان المحقق أن يغير اتجاهه بسهولة في أثناء الاستجواب، إذ لر ظهر بأن لديه بعض الشكوك حول براءته فإنه سوف يكتشف حيلته.

٣ - معاملتهم كما لو لم يعرف شيئاً مطلقاً من شأنه أن يفيد لتقرير الإدانة أو البراءة:

إن معاملة المتهم بطريقة عدم الاهتمام، هو الأسلوب الناجح في الاستجواب. إذ يصادف أحياناً أن إشارة بسيطة في أقوال المتهم قد تضع المحقق في الطريق الصحيح الذي يبين له الأسلوب الواجب الاتباع في الاستجواب. لا تتعدي نتيجة استجواب المتهم إحدى حالتين: فهو إما أن يعترف بالتهمة المنسوبة إليه، وإما أن ينكرها. وسنبحث كلاً من هاتين الحالتين في المبحوثين التاليين.

* * *

المبحث الأول

اعتراف المتهم

تعريفه:

يعني الاعتراف إقرار المتهم على نفسه بكل أو بعض الواقع المنسوبة إليه والمكونة للجريمة^(١) وبالرغم من أن الاعتراف لم يعد «سيدا للأدلة» كما كان في السابق، فإننا نجد أحياناً أعمالاً شنيعة ترتكب في سبيل الحصول عليه، وكان التعذيب وما يزال طريقة يلجأ إليه في سبيل حمل المتهم على الاعتراف.

شكل الاعتراف:

يكون اعتراف المتهم إما كتابة أو شفاهًا، والاعتراف المكتوب إما أن يكون محررًا من قبل المتهم مذيلاً بتوقيعه، أو موثقاً بتوقيعه فقط، أما الاعتراف الشفهي فهو يتكون من الأقوال التي يدللي بها المتهم أمام سلطة التحقيق^(٢) ويعتبر الاعتراف الشفهي أقل قيمة من الاعتراف المكتوب، إذ من المعترفين من ينكرون اعترافاتهم الشفهية ويدعون بأنهم قد أجروا عليها باستعمال الإكراه أو التهديد ضدهم، وعليه فعلى المحقق أن يسجل اعتراف المتهم بعد إدائه به مباشرة ويسمح له بقراءته وتوقيعه حتى يفوت الفرصة على المتهم فيما إذا أراد أن ينكر اعترافه أمام القاضي^(٣)

شروط الاعتراف:

ولكي يؤخذ بالاعتراف كدليل في الإثبات، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية^(٤):

(١) انظر سامي صادق الملا، اعتراف المتهم، دار النهضة العربية، سنة ١٩٦٩ م ص ٦، أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٢٩٩.

(٢) انظر سامي صادق الملا - المرجع السابق، ص ٩.

(٣) انظر فؤاد أبو الخير وإبراهيم غازي، المرجع السابق، ص ٣٥١.

(٤) انظر رزوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري الطبعة الخامسة سنة ١٩٤٦، ص ٥٦١.

١ - أن تتوفر في المعرفة الأهلية الالزمة للاعتراف، أي أن يكون متهمًا بارتكاب الجريمة المعترف بها، ومتعملاً بالتمييز والإدراك، لكي يفهم التهمة ويدرك معنى وأبعاد ما يعترف به.

٢ - أن يصدر الاعتراف عن إرادة حرة، بعيداً عن العنف والوعيد، وما شابه من الوسائل غير المشروعة التي تضعف الإرادة أو تعدمها^(١).

٣ - أن يكون الاعتراف صريحاً لا لبس فيه ولا غموض بحيث لا يحتمل التأويل، فصمت المتهم لا يعتبر قرينة على إدانته إذ أن القانون يخوله الامتناع عن الإجابة^(٢).

٤ - أن يكون متعلقاً بالواقعة الإجرامية لا ملابساتها المختلفة فإقرار المتهم بوجود عداوة بينه وبين المجنى عليه لا يعد دليلاً كافياً في الإثبات ما لم يسند بأدلة كافية أخرى.

٥ - إذا لم يصدر الاعتراف تلقائياً بل تبنته إجراءات معينة فإن هذه الإجراءات يجب أن تكون صحيحة إذ ما يبني على الباطل فهو باطل أيضاً.

واجبات المحقق في حالة الاعتراف:

إذا اعترف المتهم وجب على المحقق أن يحصل منه على اعتراف تام ومفصل بمعنى أن على المحقق أن لا يكتفي بهذا الاعتراف، بل عليه أن يحصل على أدلة أخرى تعززه، ففي جريمة السرقة مثلاً، يجب إثبات كيفية دخول السارق إلى محل ارتكابها، وما هي الأدوات التي استعملت في تنفيذها، والمحل الذي سرت منه الأموال، وكيف كانت محفوظة وهل كان للمتهم شركاء أم لا، وغير ذلك من الواقع والأمور التي لها ارتباط بالجريمة وفاعليها.

إن إحالة المتهم إلى المحكمة استناداً إلى اعترافه مجرد فقط فيه كثير من المحاذير؛ وذلك لأن المتهم قد ينكر أمام المحكمة ولا يوجد دليل آخر أمامها يمكنها الحكم عليه بمقتضاه سوى اعترافه بالتحقيق وقد لا تأخذ به، وبذلك تكون الفرصة الصالحة لجمع

= وما بعدها، سامي صادق الملا، المرجع السابق، ص ٢٣ وما بعدها.

(١) انظر المادة (١٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

(٢) انظر المادة (١٢٦) الفقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

الأدلة الأخرى قد ضاعت أو فات أوانها وعندها يكون المتهم قد نجح في خداع المحقق^(١).

وفي جميع الأحوال يتعين على المحقق، في حالة اعتراف المتهم، أن لا يفصل بين الاعتراف وبقية الأدلة والقرائن، بمعنى آخر، عليه أن لا ينظر إلى ظروف القضية من خلال الاعتراف، بل ينظر للاعتراف من خلال ظروف القضية، هل إن هذه الظروف تؤيد الاعتراف أم أنه يبدو شاذًا وفي غير موضعه؟ إن التحقيق الدقيق هو وحده الذي يستطيع أن يتوصل إلى قيمة الاعتراف الحقيقي^(٢).

الاعتراف الكاذب:

إن اعتراف المتهم بيارادته و اختياره لا يعني بأنه دائمًا صادق في اعترافه. إذ أن كثيراً من القضايا والحوادث تثبت أن كثيراً من المتهمين قد اعترفوا على أنفسهم وهم أبرياء مدفوعين بدوافع مختلفة أهمها:

- ١ - سوء المعاملة التي يتلقاها المتهم من قبل القائمين على التحقيق^(٣).
- ٢ - قد تقضي مصلحة العائلة أو القرابة أحياناً لأن يدفع الشخص التهمة عن غيره ويلصقها بنفسه^(٤).

(١) انظر أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٢) انظر أحمد محمد خليفة، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٣) فقد حصل مرة في فرنسا أن اتهمت فتاة بقتل والدها، قبض عليها وحجزت بالحبس الانفرادي لعدة شهور، واستمرت على الإنكار، ولكنها كانت أثناء ذلك تشكو من ضيق الزنزانة وفساد هوائتها وظلمتها مما أدى إلى تردي صحتها بصورة كبيرة، وأخيراً انهارت مقاومتها فأقرت بأنها قد قتلت إياها إثر مشادة وعند المحاكمة عادت إلى الإنكار وقررت أنها إنما اعترفت تخلصاً من عذاب السجن الانفرادي وتالمها من رطوبة الغرفة التي كانت سجينه بها فأرادت بالاعتراف أن تضع حدًّا للبقاء فيها والانتقال لغيرها. ولكن اعترافها لم يؤخذ به فحكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة وبعد عدة سنوات قبض على عصابة اعترف أحد أفرادها بقتل والد الفتاة، وأخل عندها سبيلها، بعد أن تحطم وطعنت في السن وفقدت كل شيء.

(٤) فقد حدث مرة أن اتهم أخوان بقتل آخر وكانت الأدلة قائمة على أحدهما وهو الأصغر سنًا والأكثر فائدة للعائلة بخلاف الثاني الذي لم تكن الأدلة القائمة ضده قوية، فإنه يكاد يكون عاطلاً عديم الفائدة بالمرة فسارع للاعتراف كذباً على نفسه حتى ينجو أخوه وبذلك يكون قد أرضى داعي المحبة والشفقة الأخوية لمصلحة العائلة.

٣ - قد يلصق الخادم التهمة بنفسه لكي يخلص سيده منها مقابل أجر له ولعائلته مدة وجوده في السجن، ويحصل هذا عادة في الريف، فإذا ما ارتكب أحد الشيوخ أو الوجاهء جريمة فإنه قد يدفع أحد الفلاحين الذين يشتغلون عنده وياً ترون بأمره إلى تقديم نفسه معترقاً بارتكابه للجريمة وذلك مقابل الصرف على أسرته مدة سجنه وتوكيل محام للدفاع عنه، ويلاحظ بأنه لاكتشاف المجرم الحقيقي في مثل هذه الحالات يجب على المحقق أن يتحرى جيداً عن السبب الحقيقي الدافع للجريمة.

٤ - ومن الأشخاص من يعترف كذباً من باب المباهاة والفخر وحب الظهور، فإذا ما وقعت جريمة وكان الباعث لها له أهمية خاصة أو كان المجنى عليه يتمتع بمركز مرموق في الهيئة الاجتماعية، نجد أحياناً من يسارع لتقديم نفسه على أنه مرتكبها، فإذا هو في مركز الأضواء المسلطة وإذا باسمه على كل لسان.

٥ - قد يجد المتهم نفسه أحياناً وقد أحاطت الأدلة به من كل جانب وليس هناك من أمل في نجاته. وعند ذاك قد يفضل العدول عن الإنكار إلى الاعتراف رغم براءته، أملاً أن يكون الاعتراف مبرراً للتخفيف عليه^(١).

الاعتراف المرضي:

يصدر الاعتراف المرضي عادة من شخص قد أصيب بمرض عقلي أو نفسي من شأنه أن يؤثر على شعوره وإدراكه وبالتالي على مقدرته في استيعاب الواقع التي تحصل في العالم الخارجي وتفسيرها بشكل لا ينسجم مع الواقع.

فالصاب بذهان الكتاب يمر عادة بنوبات من الاتهام الذاتي فيعتبر نفسه مسؤولاً عن وفاة أبيه أو زوجته أو غيرهما. ومنهم من يظن أنه ارتكب تزويراً مجرد سقوط بقعة من الحبر على ورقة من الأوراق، وقد تعتقد الزوجة المريضة بأنها ارتكبت خيانة زوجية

(١) فقد حدث أن اتهم أخوان بقتل صهر لهما أثر اختفاءه من البلد فجأة، وكانت الأدلة على ارتكابهما للجريمة قوية لم يأملوا معها في الحكم بالبراءة، فأرادا النجاة من الظرف المشدد وهو سبق الإصرار، فاعترافاً بأنهما قتلوا أثر مشاجرة ثم حرقاً جسنه، فذررت رمادها الريح، ولكن لم تكن غمضى شهور على الحكم عليهما حتى عاد (القتيل) إلى بلدته سليماً.

لا شيء سوى لأنها شعرت بالإعجاب برجل ما صادفته في حياتها عرضاً، إن مثل مؤلاء المرضى قد يعترفوا بارتكابهم مثل هذه الجرائم أو أخطر منها مطالبين أن يوقع عليهم العقاب، ولكن لا يعتد عادة بمثل هذه الاعترافات المرضية^(١).

* * *

(١) انظر أحمد محمد خليفة، المرجع السابق ص ٦١ ، سامي صادق الملا، المرجع السابق ص ٥٤-٥٥.

المبحث الثاني

إنكار المتهم

إذا أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه فلا يخلو الحال من أحد أمرين: فهو إما أن تقتصر أقواله على مجرد الإنكار، وإما أن يكون إنكاره معززاً بالأدلة التي تنفي عنه التهمة.

ففي الحالة الأولى (أي مجرد الإنكار):

يتوجب على المحقق أن يسأله عن محل الذي كان فيه وقت ارتكاب الجريمة وقبلها وبعدها. ويسأله عن الأدلة التي تؤيد أقواله، ثم يناقشه بعد ذلك بالأدلة المتوفرة ضده متبوعاً في ذلك الأصول المنطقية للوصول إلى الحقيقة من أقرب الطرق فلا يسأله أسئلة تدل على النتيجة التي يريد المحقق الوصول إليها.

فيسأله مثلاً عن سبب وجود الأموال المسروقة في داره، أو عن سبب وجود الجروح في جسمه، أو وجود طبعات أصابعه أو جزء من ملابسه في محل ارتكاب الجريمة.

ويسارع المحقق في التحقيق عن صحة ما يفيده المتهم لتنفيذ تلك الأدلة والقرائن القائمة ضده وإذا ما لاحظ المحقق تناقضًا في أقوال المتهم سأله عن سبب التناقض فإذا أصر بعد ذلك على الإنكار واجهه بالأدلة المادية وبالشهود الذين شهدوا عليه ويسأله عن الأسباب التي تدعوهם إلى الإقرار عليه وحقيقة إن قال بها، وإذا اقتضى الأمر جاز للمحقق أن يواجه المتهم بأولئك الشهود على أن يدون نتيجة المواجهة في محضر التحقيق مع ثبيت ما يbedo على المتهم وكل من اشترك في المواجهة من انفعالات وإذا ظهرت أدلة إثبات تبرر استجواب المتهم فللمحقق أن يناقشه وبعد استجوابه في أي